الفصل الثالث
أجواء مجتمعية

■ المرأة :

«في مدينتنا المستنيرة لو رفضت رعاية أولاده، أو لو أحرقت طعامه، أو حتى عجزت عن غسل ملابسه، يحصل على رخصة بتطليقها، هذا هو ما اختارته إسرائيل (٢٠٠٧)، التي ترى أنه مادامت المرأة غير خصبة، يستطيع زوجها الزواج بامرأة أخرى، فيهبه الحاخام الموافقة على ذلك، طالما أنه يحمل الوثائق التي تثبت أنه سيتزوج لأجل إنجاب الأطفال!» ذلك هو رأي مديرة منظمة «الأسرة الجديدة» في (إسرائيل)، التي صبت غضبها على وضع المرأة الإسرائيلية، قائلة:

«اختارت إسرائيل (٢٠٠٧) ألا تمنح الحقوق المتساوية والحرية الكاملة لمئات النساء اللاتي لا تستطعن الحصول على الطلاق، فيقعن تحت رحمة الحاخامات، الذين لا يمدون لهن أيدي المساعدة».

«اختارت إسرائيل منع المئات من النساء المطلقات من الزواج ممن يحبونهم...اختارت أن تُطلق يد الأقلية الأورثوذكسية الدينية، التي تضع حدود للنساء بمرجعيتها الدينية. وعلينا أن نرصد بعض المحاكم الحاخامية، التي تحوي رجالاً فحسب، ولا يمكن للمرأة أن تصبح فيها قاضية. ويملك هذا القاضي الرجل أن يرتفع بالمرأة من الظلام للنور، لكنه لا يفعل، بل أحيانًا يفعل عكس ذلك».

قد لا تكون (إسرائيل) المكان الأفضل للنساء، حيث يعانين من القهر، كما أكملت مديرة منظمة «الأسرة الجديدة» كلامها، قائلة: «قامت المئات من النساء

الإسرائيليات بالكثير من الجهد في التنظيف، والتلميع، والمسح، والكنس، بشكل متواصل، ولأيام عديدة، استعدادًا لعيد الفصح، الذي ما أن يأتي، حتى تنكب بعده على تنظيف صحون وأواني مأكولاته، لكن هذا العام سنحاول أن نُقدم شيئًا مختلفًا لتلك المرأة، التي تحتفل بعيد الفصح. أقدم لها سؤال هو: لماذا بعد كل ذلك، لا تشعر تلك النساء بالحرية الموعودة؟ هل لأنها تربى العديد من الأطفال، براتب شهري ٣,٥٠٠ شيكل؟. أم لأنه لاتجد الحرية، وراتبها أقل ٢٠٪ عن راتب زملائها الرجال، الذين يقومون بمهامها نفسها، وإن كانوا لا يعيلون أسرًا؟. كما لا أعتقد أن من علامات المساواة أن تنظف هي المنزل، قبل كل أجازة، وتتفرغ لتربية الأولاد».

تتساءل مديرة منظمة «الأسرة الجديدة» في النهاية: «الآن في عيد الفصح، علينا أن نسأل أنفسنا إلى متى ستظل المرأة تحت سطوة الحاخامات المتشددين، والأزواج المتسلطين؟!...أليس ٤٠ عامًا من التيه في الصحراء، و٦٠ عامًا غيرها من تأسيس إسرائيل، كافية لنتأكد أننا حقًا تجاوزنا مراحل الظلام؟..! أعتقد أنها كافية جدًا».

مؤشرات أخرى من الدين اليهودي تمس وضع المرأة، حيث يدعو الرجل في صلاته: «حمدًا لك يا رب أنك لم تخلقني امرأة»، بينما تدعو المرأة قائلة: «مبارك الذي خلقني وفق مشيئته». وشهادة مائة امرأة تعادل شهادة رجل واحد، ولا حاجة لتعليمها التوراة، فعند الرابي أليعيزر، أحد علماء التلمود: «كل من علم ابنته التوراة، فكأنما علمها الدعارة. أما المرأة المتزوجة، فهى كالقاصر، والصبي، والمجنون، ولا يجوز لها البيع ولا الشراء، ونفاس المرأة أربعون يومًا، إن ولدت ذكرًا، وثمانون إن ولدت أنثى [1].

(١) د.عبد الغفار الدويك، الحالة الدينية في إسرائيل، ط١، القاهرة، المكتب المصري الحديث، ٢٠٠٤، ص٣٩٧.

كل ذلك يرسخ لدور المرأة في المنزل أكثر من أي مكان آخر(*)، فعلى الرغم من تولية جولدا مائير رئاسة الوزراء، في ١٩٦٩، فإن الدور الأهم للمراة هو دورها كأم ومديرة بيت، في بلد يمثل نمو السكان اليهود أمرًا حيويًا، وعلى قدر كبير من الأهمية، حتى أن الدولة تدفع إعانات إلى العائلات الكبيرة من أجل تشجيع التكاثر(١).

بهذا في هذه (الدولة الدينية) يثار خلاف ساخن بين المتدينين والعلمانيين حول مسألة صلاة النساء في باحة (حائط المبكى)، فترفض الأوساط الدينية الأورثوذكسية -وعلى رأسها الحاخامية الرئيسية التي تشرف على إدارة (حائط المبكى) منذ عام ١٩٦٧- السماح للنساء بالصلاة هناك، لاعتقادها بأن صلاة النساء الجماعية هناك محرَّمة، وأنه لا يجوز للمرأة أن تلمس التوراة، أو أن تقرأ منها، أو أن تضع رداء الصلاة (طاليت) على كتفها. وزعمها أن تواجد النساء هناك يفسد صلاة الرجال وعباداتهم، بسبب اختلاط النساء المحرم بهم، وارتفاع أصواتهن، خاصة وأن كثيرًا منهن لا يأتين للصلاة، إنما للتنزه. وقام المتدينون بتنظيم عدة مظاهرات، لمنع النساء من دخول باحة (المبكى)، كما قام بعضهم بالاعتداء على النساء أكثر من مرة، ولتخفيف حدة المواجهة، تم تخصيص جزء صغير أمام الحائط لتصلي فيه النساء، ووضع حاجز فاصل بينهن وبين قسم الرجال... واستمرت محاولات مجموعات من النساء للصلاة في ساحة الحائط، برغم ما تعرضن له من عنف وهجمات»(٢).

(*) سنورد في مدوَّنة « طالبة في إسرائيل» في الباب الرابع؛ «مدوَّنات إسرائيلية»، كلام على لسان صاحبة المدوَّنة الطالبة التي ذهبت إلى إسرائيل لدراسة العبرية، وكيف أنها لاحظت بالفعل أن كثيرًا من الإسرائيليات المتعلمات، والمنتميات لطبقات راقية يجلسن في المنزل لرعاية أسرهن فحسب!

(١) ماير، مصدر سبق ذكره، ص٨٣.

(٢) الدويك، مصدر سبق ذكره، ص٤١٩.

إنه المجتمع الإسرائيلي الذي يحكم على المرأة بذلك، كما روى يائول ديان، نائب عمدة تل أبيب، والممثل السابق لحزب العمل في الكنيست، ومؤسس لجنة المرأة في الكنيست عن وضعها في ٢٠٠٧: «المجهودات المبذولة لحماية حقوق المرأة لا تزال متعثرة. فالمحكمة العليا تطرح بعض القرارات، التي تمنح الحماية للنساء، إلا أن قانون المجتمع، الذي يحمل الكثير من الأصوات الأصولية لايزل يرفض المساواة ما بين النوعيين». وأكمل يائول: «إن إهمالنا لحق الآخر يأتي في سياق إحساس الإسرائيليين، دائمًا، بأنهم ضحايا، سواء أنهكوا الآخرين، واغتصبوا حقوقهم، أو حتى قتلوهم، أو ماتوا هم أنفسهم مقتولين». وضرب يائول مثلاً باعتقاد الإسرائيليين، لأعوام، بأن إسرائيل دولة مسلحة عسكريًا، ومحصنة بالوازع الاخلاقي، ومدعومة بتضامن اجتماعي، ولها قيادة متزنة، بينما جاءت حربها الأخيرة على لبنان لتضرب بكل ذلك عرض الحائط، ودمرت كل ما تبقى من هذا المعتقد، الذي لم يثبت واقعيته.

حلاً لذلك الإشكال، يقول يائول: «الفرصة الوحيدة أمامنا هو أن نستغل يوم كيبور للإعتراف باخطائنا أمام أنفسنا، وبأن المجتمع الإسرائيلي يحتاج لجملة تعديلات كثيرة في جدول أعماله...لعل الندم يفيد».

ظهر تضارب آخر، حينما سعت بعض المؤسسات، متبعة مبدأ الـ (كوشير)، بفصل النساء عن الرجال في الشوارع والمقاهي والأتوبيسات، حيث يوجد حوالي ٣٠ أتوبيس يُطبق فيه الفصل، ليجلس الرجال في مقدمة السيارة والنساء في المؤخرة، ويتسبب ذلك الفصل في أزمات عديدة، منها ما كان في تاريخ ٢٤ نوفمبر٢٠٠٧ حين قامت مجموعة رجال إسرائيليين أشداء بضرب مسنة، دون أن يتقدم أحد للدفاع عنها في إسرائيل. فطوال أربعة أسابيع قضتها اليهودية الأمريكية،

مريام شير، البالغة (٥٠ عامًا)، والتي تقيم في كندا، في إسرائيل، كانت تركب في مقدمة السيارة، وتقول:« عندما يطلب أحدهم، بذوق، أو بوقاحة مني أن أترك مقعدي في مقدمة السيارة، والذهاب إلى الجزء الخلفي المخصص للنساء، كنت أجيب بأدب: «لا!»، فهذا ليس معبدًا، وأنا لن أذهب للجلوس في مؤخرة السيارة».

«في يوم ٢٤ نوفمبر كنت ذاهبة للصلاة عند الحائط الغربي (المبكى) في القدس القديمة، فصعد رجل، وطلب مني النهوض، فقلت له إن هناك كراسي أخرى فارغة، وأنا لن أقوم، فقال: «أنا لا أطلب منكِ، أنا آمرك»، ثم بصق في وجهي، فسببته بابن الداعرة، فأوقعني على الأرض، وبدأ الناس يصرخون بأنني مجنونة، فألتف حولي أربعة رجال، وأخذوا يضربونني في صدري، ووجهي، ويركلونني، ويمزقون ملابسي، وأسقطوا غطاء رأسي، وحين أنحنيت لالتقاطه، ركلني رجل في وجهي، وحمدًا لله أن الضربة كانت بعيد عن عيني. ولم يفعل السائق ولا باقي الركاب أي شيء، وأتهمونني أنني مخطئة لعدم انتقالي إلى الخلف، وأنني التي بدأت بالتعدي عليه».

أكدت إحدى الشاهدات الكلام، وقالت:« كنت أريد مساعدتها، لكن أحدهم منعني، كما حاولت استخدام هاتفي لطلب الشرطة، فاكتشفت إنه لا يعمل، لكن بوصول الأوتوبيس إلى المحطة، استطعت مساعدتها للذهاب إلى الشرطة».

وصلت قصة تلك المرأة إلى جماعات الدفاع عن حقوق الإنسان والمرأة، وبناء عليها ظهرت عريضة ضد وزارة المواصلات، قادتها مجموعة نساء، على رأسهن الكاتبة، نعومي راجين، المتدينة. ونادت العريضة، التي قدموها إلى المحكمة العليا، بأن هذا العزل غير شرعي، وغير آدمي، فكتبوا: «لقد تعبنا من الجلوس في مؤخرة

السيارة، نريد أن نجلس في المقدمة».

طرحت العريضة تجربة شخصية. حدثت لراجين نفسها، في يوليو ٢٠٠٤، في أحد الأوتوبيسات، الذي حين ركبته كان فارغًا، مما جعلها تجلس في كراسي مقدمة السيارة، وعندما امتلأت السيارة، أمرها رجل بترك الكرسى، والذهاب إلى مؤخرة السيارة، وقالت عن ذلك: «لقد عاملني كما لو كنت امرأة سوداء في الولايات المتحدة الأمريكية، منذ ٥٠ عامًا، لقد كان أمرًا مخذيًا، فلا توجد قاعدة في اليهودية تمنعني من الجلوس في المكان الذي أريده».

أوتوبيس العزل ما بين الرجال والنساء

يؤدي ذلك إلى أن الجزء المخصص للرجال، غالبًا ما يكون فارغًا في حين يكون جزء النساء مزدحمًا. وعن ذلك علقت إحدى المعارضات: «لماذا على المرأة الوقوف بأطفالها، وعربة رضيعها الصغير، في حين أن هناك بعض الكراسي المتاحة؟!، لماذا عليها أن ترسل أحد أطفالها لدفع الأجرة للسائق؟!». أضافت راجين: «لاتوجد علامات تميز الأوتوبيسات الكوشير عن غيرها، مما يجعل المرأة لا تعرف قبل الركوب». وترى المعارضات أن «تجاهل وزارة المواصلات لتلك المسألة يعد اضطهادًا وعنفًا ضد المرأة، وحتى ضد الرجل الذي يريد الجلوس إلى جوار زوجته».

لم تكن تلك المرأة هي المحرك الوحيد للجماعات النسائية لأخذ موقف من أوتوبيسات العزل، إنما العديد من النساء تعرضن هن الأخريات لمثل تلك التعديات من الرجال، فقد تكرر الموقف، في أكتوبر ٢٠٠٧، حينما قام خمسة رجال أشداء بضرب امرأة شابة، رفضت الرجوع إلى مؤخرة السيارة. ولم يكتفوا بضربها،

بل ضربوا المجنَّد الذي كانت تجلس إلى جواره.

السؤال الذي يطرح نفسه؛ كيف يمكن أن تُضطهد المرأة، وهي العنصر الفعال والمشارك في الحياة السياسية والعسكرية والمنافسة للرجل في كل المجالات، حتى في جيش الدفاع نفسه، خصوصًا مع إصدار إحدى اللجان الخاصة، في آخر ٢٠٠٧، بقرارها للمساواة بين الجنسين في الأدوار التي يقوم بها الرجل والمرأة، خلال تأديتها لخدمتها العسكرية، لأنه سيتم اختيارهما للقيام بالمهام، وفقًا لقدراتهم، وليس للجنس. ولن تُمنع المرأة من الإلتحاق بأي مهمة، لأنها امرأة بعد أن كانت تلتحق بوحدات، دون غيرها، وهي الوحدات المضادة للدبابات، الهيئة المدرعة، كتيبة المشاة. كما أوصى القرار بزيادة مدة خدمة النساء عدة أشهر. وجاء قرارهم ذلك بناء على شغل المرأة لـ ٥٠٪ من عِداد المجندين، فكان لابد أن تأخذ مكانها في كافة الوحدات، حتى لا يحدث العجز.

يذكر أن «الخدمة الإلزامية في جيش الدفاع للرجال والنساء المؤهّلين البالغة أعمارهم ١٨ عامًا، وتستمر خدمة الرجال ثلاثة أعوام، وخدمة النساء ٢١ شهرًا، وقد تُمنَح التأجيلات للطلاب الكفؤ في مؤسسات التعليم العالي. أمّا القادمون الجدد فيمكن تأجيل خدمتهم أو اختصار مدّتها وفقًا لمعطيات مختلفة كعمرهم وحالتهم الشخصية لدى وصولهم البلاد. وهناك ما يسمى بالخدمة الاحتياطية، والتي تعني أنه عند انتهاء الخدمة الإلزامية يلحق كل جندي في وحدة احتياط. يخدم الرجال حتّى سنّ الحادية والخمسين، ما أقصاه ٣٩ يومًا في السنة، وهي فترة قابلة

للتمديد في أوقات الطوارئ»[1].

بتواجد المرأة في الجيش تحدث إنتهاكات لها، تسردها الفتاة الأورثوذكسية تالي فاركاش من خلال ما كتبته عن تجربة تهربها من الخدمة بجيش الدفاع في صحيفة «يديعوت أحرونوت»، قائلة: «أيها القادة العسكريون، المحرضون على الحرب، لا تقرؤوا ذلك، لأنكم لن تفهموه، ويا مناضلات الحركة النسائية، أبتعدوا، فلن يفيدكم رأيي في شيء...كما أنه ليس لدي أي شيء أقوله لكل من يدعي أن الرجل والمرأة متساويان...فصدِّق أو لا تصدِّق، أن علاقتي بدأت بجيش الدفاع، عندما كنت في الحادية عشر من عمري. وكنت أستلم، سنويًا، خطابًا باسمي يدعوني لقضاء ثلاث سنوات في مدرسة التأهيل العسكري البعيدة، وكنت أعتبرها مزحة، أضحك عليها مع عائلتي، إلى أن جاء الأمر لي، عند بلوغي السابعة عشر، لأسلم نفسي في مركز التجنيد».

«كان المعتاد، سنويًا، أن تقوم المدرسة الدينية -التي أنتمي إليها- بشكل روتيني، بتجهيز وثيقة لإعفاء الفتيات المتدينات، لكن، لسوء حظي، تغير الروتين، وقرروا أن تذهب كل فتاة ليتم عرضها على حاخام، يسألها بعض الأسئلة، ويوقع لها على

(١) الدولة جيش الدفاع الإسرائيلي، http://www.altawasul.net/MFAAR/this+is+israel/political+structure/idf.htm ، ٣/٦/٢٠٠٨.

ورقة بأنها متدينة...وعندما جاء دوري وجدته، بدلاً من أن يسألني عن قوانين الكوشير، وتلك الأشياء الروتينية أخذ يسألني عن بيتي في بيني بارك، وهل أعرف ابن عمه الذي يسكن هناك وأشياء من هذا القبيل، وظل يتحدث إلى أن أخذ الناس في الخارج يطرقون الباب، يتعجلونه، فوقَّع لي على ورقتي ومضيت».

«أعتقدت أن هذه هي النهاية، لكنني كنت مخطئة، حيث أصر جيش الدفاع على التحاقي به، واستمر في إرسال الخطابات والبريد الإليكتروني، إلى أن أرسلوا لي مرة أخرى استدعاء لمركز التجنيد، لكنني أستطعت بشكل ما أن أهرب من ذلك، وأحصل على توقيع المسئول بإعفائي...وابتعدت عن مركز التجنيد، فأنا امرأة، وأعتذر للجيش، الذي يرفض الاستماع لحقيقة كوني امرأة....أنا أحمل جسد امراة بعضلاته، التي لا تحتمل هذا المجهود البدني الكبير..أخبروني كيف ستحقق المرأة المساواة في تلك المؤسسات الذكورية، المعتمدة على القوة الوحشية، والتي تتعرض فيها المرأة للتحرشات الجنسية...لذا سامحوني لاحتقاري، بقرتكم المقدسة».

مجندات إسرائيليات أثناء تدريبهن

كان من الطبيعي أن يثير كلام تالي فاركاش حفيظة البعض، فردت عليها بيفات سيلا، مديرة حركة الهوية اليهودية، لإعداد الفتيات للإلتحاق بالجيش، قائلة: «أنا مثل تالي فاركاش، بدأت علاقتي بجيش الدفاع الإسرائيلي، مبكرًا، عندما كنت في الثالثة عشر من عمري في نيويورك... بالتحديد في يوم (عيد الإستقلال) حين احتفلت به مع أصدقائي في المدرسة، برفع الأعلام البيضاء التي يتخللها اللون الأزرق، ثم سرنا في مسيرة، وراء رجال ونساء، يلوِّحون بعلم إسرائيل، بكل فخر..وفي تلك اللحظة أقسمت أن أخدم دولتي وشعبي، عندما أعود إلى إسرائيل».

«قضيت السنوات الأربع التالية في مدرسة دينية للبنات، في وسط إسرائيل، تعلمت فيها التوراة، و لعلوم، والقيم اليهودية. وعلى الرغم من أن الالتحاق بجيش الدفاع لم يكن ضمن القيم اليهودية، فإنني وضعته على قائمتي، ببلوغي للثامنة عشرة عامًا. وبالطبع كنت خائفة جدًا من الانتهاكات والتحرشات الجنسية، التي أسمع عنها في الجيش، فبدأت أبحث بعناية عن القطاع الذي سأخدم فيه في الجيش، إلى أن توصلت له، بالفعل، وخدمت مدة ٢٨ شهرًا، كمرشدة لمدرسة لحماية البيئة. ولم يحدث لي أيًا مما كنت أخشاه، لأنني أخترت القطاع الأكاديمي، وأكملت العامين في المجال نفسه مما أكسبني خبرة، وساعدني على إيجاد عمل، بعد انتهاء مدة خدمتي».

«رغم كل ذلك، فإن علينا أن نرى الحقائق، فالحياة ليست نزهة، ولا الجيش معسكر صيفي. فالجيش صعب، خاصة على المجندات المتدينات، لأنه حازم وذكوري، لا تنتصر فيه سوى الفتيات ذات المهارات الخاصة في الكمبيوتر، والطب، والتعليم. فلو كان بيدي، لما جعلت النساء تخدم فيه، ولما تركت أولادي

الذكور، يخدمون فيه، لكنه واجب وطني. أنا أوجِّه الحقيقة لتالي فاركاش: فإذا كنتِ كسبتِ، شيئًا، بسبب عدم التحاقك بالجيش. فالوطن، أيضًا، لم يخسر شيئًا».

عددًا من التحرشات الجنسية عانت منها المجندات، مثل **ما قام به ثلاثة مجندين** في قطاع صفوة جيش الدفاع، باغتصاب مجندة شابة، في فندق **إيلات، عام ٢٠٠٥**، حيث دعاها أحدهم إلى غرفته، وحينما ذهبت إليه قام إثنان **باغتصابها، بينما كان** الثالث يراقب الطريق. وعلى الرغم من إصرار الثلاثة على **أن ذلك تم برضائها، فإن** الحكم صدر، عام ٢٠٠٧، بإدانتهم، وتغريمهم مبلغ ١٥٠ **ألف شيكل، كتعويض** للمجندة، كما تم توجيه اللوم إليهم!

جونثان يار ساباج

تحرشات أخرى تحدث من موظفي الدولة، مثل جونثان يار ساباج، البالغ (٢٨ عامًا)، والمساعد السابق لوزير الواصلات شائول مفاز، الذي حكمت محكمة حيفا عليه بالسجن ستة أشهر ودفع غرامة ٢٠ ألف شيكل في ديسمبر ٢٠٠٧ لتحرشه الجنسي بالأخوات الثلاثة لرفيقته. حيث أنه أثناء الحرب اللبنانية ٢٠٠٦ جاءت عائلة رفيقته ليعيشوا معهم، فقام جونثان بالتحرش بأخواتها الصغار، وحين رحلوا بعد الحرب كان يتابع إرسال رسائل جنسية لهن وهن البالغات (١٥ عامًا).

أما مير فاهيما فهو المغتصب الذي يقوم مع شريكته، نانا باني، بالاغتصاب، والتحرش، والاحتيال، والابتزاز ضد النساء، فحكمت محكمة تل أبيب عليه، في أبريل ٢٠٠٧، في ٢٢ تهمة، بغرامة ٣٠٠ ألف شيكل، كتعويض للنساء. أما شريكته نانا باناي فحُكم عليها بـ١٠ سنوات. وكان من ضحاياهما امرأة في الخمسين من عمرها تحب شخصًا غير زوجها، فبدأ يستغلها من هذا الجانب، ليسيطر مع رفيقته على نقودها، ومجوهراتها، وحتى جسدها، فمارس معها الجنس بذريعة أنه يُطهِّر

جسدها، بعد أن حصل منها على ٣٤٠ ألف شيكل.

مير فاهيما

شريكته نانا باني

رجال إسرائيليون آخرون يتاجرون بالمرأة تجارة الرقيق، حيث يقوم سمسار بتسهيل الهجرة غير الشرعية لهن، وإدخالهن إلى (إسرائيل) للمتاجرة بهن في الدعارة، وتعذيبهن في أحيان كثيرة، كما روت المحامية والناشطة الاجتماعية؛ رينات دافيدويتز، التي أسست ملجأ لتلك النساء الهاربات من العذاب، منذ أربعة أعوام، في تل أبيب. ويحوي الملجأ خمس وثلاثين امرأة، تحت الثلاثين عامًا تم إنقاذهن من بيوت الدعارة، اللاتي أضطررن للعمل فيها.

جاءت تلك النساء بطريقة غير شرعية، إما عن طريق رحلة شاقة، عبر الحدود المصرية، أو عن طريق مطار بن جوريون، بأوراق مفبركة. ووعد لتجار والقوادون بعض النساء بمهن، كالتمريض، أو تنظيف البيوت، بينما كان بعضهن يعرفن أنهن سيعملن بالدعارة، على الرغم من ذلك، لم تتوقع أي منهن المصير الذي ينتظرها، حيث كن يبعن لبيوت الدعارة، ويُجبرن على العمل سبعة أيام، أسبوعيًا، لصالح من باعوهن، إلى أن هاجمت الشرطة البيت، وأوقعت بقواديه، وأنقذوا الفتيات، وجلبوهن إلى المأوى.

لعل المشكلة الأكبر كانت قيام بعض هؤلاء القوادين بتتبع النساء، ومعرفة طريق المأوى، فيذهبوا إليهن، ويجبروهن على الرجوع للعمل، لصالحهم. كما أن بعض اللاتي يتم إعادتهن إلى بلادهن، قد يجبرهن السماسرة على العودة، مرة أخرى، إلى (إسرائيل)، للعمل في الدعارة، وتسديد ما عليهن من ديون للسماسرة.

يقوم الكيان الصهيوني بتصدير الدعارة، أيضًا، إلى الخارج، مثل الشبكة البريطانية، التي أدارها رجل إسرائيلي وامرأة. ووصلت أرباح الشبكة إلى ٢ مليون دولار، خلال عام ٢٠٠٦. وتبع ذلك قضية مشابهة، انكشفت، في مايو ٢٠٠٧، وهي القبض على طالبات إسرائيليات مع قواد إيرلندى يعملن بالدعارة في أيرلندا.

بدأت القصة، التي روتها صحيفة «يديعوت أحرونوت»، حينما نشرت الصحف الإسرائيلية، في منتصف ٢٠٠٥، إعلانًا عن عمل في لندن للنساء، مقابل ألف يورو لليوم الواحد، فتقدمت الكثير من الطالبات، وألتقين بامرأة فرنسية إسرائيلية، تسمى أنجليسا ساباج، فأخبرتهم أن العمل هو ممارسة الجنس، وأنهم سيتقاضون عن ذلك ٥٠٠ يورو، في اليوم.

اكتشفت الفتيات أن الطائرة التي ركبنها ليست متجهة إلى لندن، بل إيرلندا، حيث الدعارة عمل غير قانوني، وغير مصرح به. وبوصولهن إيرلندا تم تقطيع جوازات سفرهن، وأُجبرن على ممارسة البغاء، بدون راتب، وعلى تناول المخدرات، إلى أن استطعن الهرب، والعودة إلى (إسرائيل). وتم القبض على المرأة التي أغوتهن، حينما ذهبن إليها، للحصول على العمل براتب يمكنهن من إكمال تعليمهن، حتى لو كان هذا العمل هو الدعارة!

لا تبدو تلك الجرائم الجنسية غريبة بالنسبة للكيان الصهيوني الذي حاول الترويج لنفسه باستخدام النساء، على أثر إرتباك معدلات السياحة، في الفترة

الأخيرة، بسبب العمليات الاستشهادية الفلسطينية، فقامت القنصلية الإسرائيلية، في نيويورك، عام ٢٠٠٧، بإقناع مجلة الرجال «ماكسيم» بالتقاط صورلنساء إسرائيليات جميلات، في سياق حملة تقوم بها (إسرائيل)، لتحسين صورتها في الولايات المتحدة الأمريكية، في سبيل جذب السياح.

بدأت الفكرة، عندما ظهرت دراسة، لمعرفة الصورة الذهنية لـ(إسرائيل) لدى الرأي العام الأمريكي، واكتشفوا أن أغلب الأمريكيين لا يعرفون عن (إسرائيل)، سوى ثلاثة أشياء، هي أنها بقعة حرب، تضم رجالاً عنيدة، وتحوى نساءًا جميلة.

لذا طلب وزير الخارجية الإسرائيلي من مندوبيه في نيويورك أن يشجعوا السياحة الأمريكية إلى (إسرائيل)، من خلال التقاط صور لأحلى النساء الإسرائيليات، والكتابة عن حياتهن. وفي البداية، رفضت مجلة «ماكسيم» أن تكتب عن القصص الإنسانية للنماذج الإسرائيلية المشهورة، ولكن ما أن أرسلت القنصلية الإسرائيلية إلى المجلة ١٢ صورة منتقاة، لأحلى ملكات الجمال الإسرائيليات، حتى سارعت المجلة بالموافقة، وحدثت الضجة الكبيرة حول نشر صور بورنو لأربع مجندات سابقات بسراويلهن السفلية للترويج لـ(إسرائيل).

ذكرت جريدة «يديعوت أحرونوت» أن المجلة أختارت سبع نساء من الأثنتي عشر، لتكتب عنهن، وأرسلت ثلاثة مصورين كبار، ليلتقطوا صورًا لتلك النساء في أماكن مختلفة من (إسرائيل)، وتسجيل لقطات فيديو لهن، لعرضها في التليفزيون الأمريكي. وشاركت جمعية الصداقة الأمريكية الإسرائيلية مع ١٢١ مؤسسة إسرائيلية في تكاليف المشروع.

عن هذا المشروع صرح القنصل الإسرائيلي في نيويورك؛ آرية ميكيل، قائلاً: «نهدف لجذب الشباب، وللتأكيد على وجه إسرائيل الجميل». وأضاف المستشار

الإعلامي الإسرائيلي: «أثبتت تلك الدراسة: أننا لم ننجح في التوجه للرجال، من سن ١٨-٣٤، لذا أراد هذا المشروع إثبات أن إسرائيل متطورة وحيوية وشابة».

وذكرت وكالة أنباء «الأسوشيتد برس»، البريطانية: «أنها ليست المرة الأولى التي تستخدم فيها إسرائيل الجنس، لتسوق نفسها، فوزير السياحة الإسرائيلي وقَّع عقدًا إعلانيًا مع إحدى الشركات لتقديم صورة للمدينة، من خلال نساء في لباس البحر. لأن إسرائيل حريصة على تقديم نفسها كدولة غربية، بشواطئ وملاه ليلية، أكثر من كونها مليئة بالمتدينيين المتطرفين الموجودين منذ نشأت الدولة».

يبدو أن ذلك التصرف الإسرائيلي ساهم في تحقيق ما أرادته من زيادة نسبة السياحة، حيث أصبح ٨٠٪ من حجرات الفنادق الإسرائيلية محجوزة في أغسطس ٢٠٠٨، وارتفعت معدلات السياحة في (إسرائيل) بنسبة ٤١٪ في عام ٢٠٠٨ بالمقارنة بعام ٢٠٠٧!

هذا الاستغلال الجنسي للمرأة قد يبدأ منذ طفولتها كما كتبت إحدى الشابات، في جريدة «يديعوت أحرونوت»: «لا أستطيع الذهاب إلى جنوب المدينة. لأن الشوارع والأبنية تذكرني بالتحرشات الجنسية، ومرات الاغتصاب التي تعرضت لها، قبل الحادية عشرة من عمري، إلى أن لاحظت المشرفة الاجتماعية بالمدرسة - وليس أمي- أنني نحيفة وهادئة جدًا، فعملت على دفعي للبوح لها بما يحدث، وحينما علمت، قررت الإدارة الاجتماعية إرسالي إلى مدرسة في الخارج، حيث تبنتني عائلة أخرى...كان الموضوع صعبًا في البداية، لأنني لم أفهم لماذا أنا لست مثل كل الأبناء، أستطيع العيش مع أمي؟!...بكيت كثيرًا، وتمنيت الموت، ومع الوقت أحسست بالدفء والحب في المنزل، فأدركت أنها فرصتي لأبدأ من جديد».

مثل تلك الشابة كثيرون ممن عانوا في طفولتهم من انتهاك وتعذيب وتحرش،

مثل الأبناء الثلاثة الذين تبدأ أعمارهم من عام واحد حتى خامسة أعوام، ورغم صغر سنهم فإن والداهم قاما بحبسهم في الحمام، وإجبارهم على لحس أرضيته، فنزعتهم الحكومة من ولاية والديهم، وأودعتهم في أحد الملاجئ، لكنهم لم يكونوا يعرفون شيئًا عن الحياة السوية، فحينما دخلوا الحجرة، ووجدوا ثلاثة أسرّة، توجه ثلاثتهم لينام على سرير واحد. والصبي الكبير كان يخاف من الأحضان، ومن اقتراب أي شخص منه، لكنه مع مرور الوقت، بدأ يطلب من المشرف الاجتماعي عدم إعادته مرة أخرى للمنزل القديم. الواقع أبشع من ذلك. لأن هؤلاء الأولاد صورة لـ ٣٥٠ ألف طفل آخر - كما أعلنت إحصائيات وزارة التضامن الاجتماعي- يبحثون عن منزل، لينقذهم مما يعانون.

بار على غلاف مجلة أرينا

في مقابل كل ذلك قد لا تشعر النساء بانتماء إلى (إسرائيل)، مثل الموديل الإسرائيلية؛ بار رافايل (٢٢ عامًا)، التي اختارتها مجلة الرجال البريطانية؛ «أرينا»، في ٢٠٠٨ كجسد العام. ورافيل هي الموديل التي حققت ضجة إعلامية لعلاقتها بالنجم الأمريكي ليوناردو ديكابريو حين زارت معه في يونيو ٢٠٠٦ أبوبها في (إسرائيل).

وأضافت لذلك ضجة أخرى في ٢٠٠٧ حين أعلنت في صحيفة ديعوت أحرنوت: «لماذا تعدونه أمرًا جيدًا أن أموت لأجل مدينتي؟..أليس الأفضل أن أعيش في نيويورك؟».

أما عن جميلات (إسرائيل) اللاتي يبقين فيها، فنذكر يال نازيري (١٨ عامًا)، ملكة جمال (إسرائيل) لعام ٢٠٠٦، والتي تم تتويجها، ليلة ٢ مارس ٢٠٠٧.

يال نازيري

يال نازيري الثانية من اليمين

ملكة جمال ٢٠٠٧

شارون كينت

أوريا

نذكر، أيضًا، اسم ليران كوهنير -البالغة ١٨ عامًا- ملكة جمال (إسرائيل)، التي تُوجت، في مارس ٢٠٠٧، ولم تكن قد التحقت بخدمتها العسكرية، بعد، فأعلنت عن حلمها في أن تصبح طبيبة بيطرية. وفي الاحتفالية نفسها اُختيرت شارون كينت ملكة جمال للمراهقين. وحصلت أوريا على لقب الفتاة الأكثر حضورًا، والتي أحبها الجمهور أكثر.

أما بالنسبة للرجال الإسرائيليون، فقامت صحيفة «يديعوت أحرونوت» بعمل استفتاء عن أفضل الرجال في تاريخ (إسرائيل)، في منتصف ٢٠٠٧، فكانت النتيجة كالتالي:

الأول هو **ميك براند**: أحد موسيقيّ منتصف السبعينيات، لذي قدم الجنس، بشكل محافظ، يتناسب مع الطبيعة المتدينة للكيبوتز، وهو ابن أحد الناجين من المحارق النازية. أحبته الفتيات بشدة، حتى أنهن كن يفقدن الوعي، عندما يبدأ في الغناء. وإلى الآن لاتزال الفتيات يزرن قبره، على الرغم من مرور أكثر من ٣٠ عامًا، منذ انتحر من شرفة شقته، في باريس، ١٩٧٥.

ميك براند

الثاني؛ **أسي ديان** :ابن موشيه ديان، الذي ولد في (إسرائيل)، وهو ممثل، تعرض للكثير من النقد، عندما، عرى جسده في أحد الإعلانات.

الثالث **عاموس جوتامن**، وهو ممثل سبعينيات القرن الماضي الجذاب، الذي مات في ١٩٩٣، بسبب الإيدز.

الرابع **عاموس عوز**، مفكر وروائي، لا تقاومه النساء

الخامس **شلومو أرتيز**، موسيقي، أحبته النساء، منذ ظهر في الفرقة الوطنية الإسرائيلية.

السادس **محمد بكري**، وهو ممثل عربي، عيونه زرقاء، لم تستطع الإسرائيليات مقاومتها، حتى وهو بالجرح الذي ترك أثره في وجهه، نتيجة نشاطه السياسي وعمله في المقاومة.

السابع جولان فوكس مان

وأخيرًا هنري ديفيد، وهو روسي الأصل

في ظل ما طرحناه عن وضع المرأة الإسرائيلية، قفزت بعض التساؤلات حول طبيعة العلاقات التي تعيشها؟، وكيف تخوض تجارب الحب والزواج، وتسعي لتكوين أسرة؟، وكيف تهرب في بعض الأحيان إلى عالم آخر، هو عالم الشواذ والسحاقيات؟!

المجتمع بالصور

مقهى في شارع شينكين

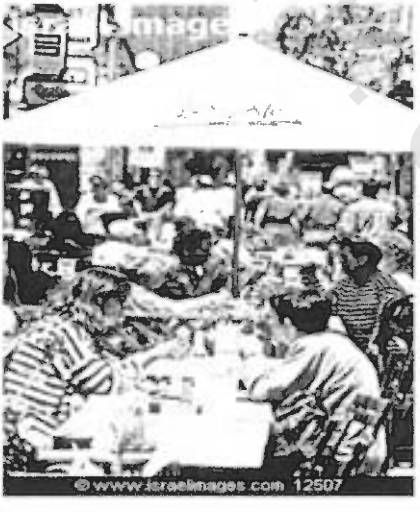

كافيه في وسط القدس

مطعم وبار في تل أبيب

بار في تل أبيب

مظاهرة يهود أورثوذكس متشددين

عملية لهاجر روسي في مشفى حاديشية متدينة